

استقدام عضوين من مجلس النواب العراقي للنزاهة



وذكرت دائرة التحقيقات في الهيئة إلى أن "قاضي محكمة تحقيق نينوى المٌتمسّكة بقضايا النزاهة قرّرت استقدام محافظ نينوى السابق "عضو مجلس نوابٍ حاليٍّ"؛ على خلفيّة فيديو مُسرّب نُشرَ على مواقع التواصل الاجتماعيّ يظهر فيه المُحافظ المذكور وهو يُؤدّي القسم بخدمة تحالفٍ سياسيٍّ في نينوى.

ولفتت الدائرة إلى إنّ المحكمة المذكورة قرّرت استقدامه وفق أحكام المادة (331) من قانون العقوبات، ومفاتيحة مجلس النواب - اللجنة القانونيّة؛ لإجراء التحقيق الإداريّ.

على صعيدٍ مُتّصلٍ، قالت الدائرة أنّ محكمة تحقيق الكرخ الثانية أصدرت أمراً باستقدام عضو مجلس نوابٍ سابقٍ، عن موضوع تسلّطه رواتب ومُخصّصات أحد أفراد حمايته الشخصيّة، لافتةً إلى أنّ المحكمة أصدرت الأمر بحقّ النائب السابق بناءً على أحكام المادة (453) من قانون العقوبات؛ لاستعماله مالاً منقولاً مملوكاً للغير بسوء قصدٍ.

